

السلطة والتوازن في لبنان

ان الوصول الى دراسة مفهومي السلطة والتوازن في لبنان ،
تعني الوصول الى المستوى السياسي اللبناني في سبيل تقديم تحليل
اولي له .

قسمنا هذه الدراسة الى اربعة محاور : الملكية ، التوزيع ،
الطائفة والشرائح الطبقية ، ودائرية الصراع الطائفي .

١ - الملكية

« في كل مرحلة تاريخية ، تتطور الملكية بشكل مختلف وضمن
جملة علاقات اجتماعية مختلفة كليا . هكذا فان تحديد الملكية
البورجوازية ، ليست سوى عرض لجميع العلاقات الاجتماعية التي
للانتاج البورجوازي . ان محاولة اعطاء تحديد للملكية ، كعلاقة
مستقلة او كمقولة موضوعة على حدة ، او كفكرة ازلية مجردة ، لا
يمكن ان يكون الا وهما ميتافيزيقيا (١) » .

الملكية ، هي اذن محصلة علاقات اجتماعية في مرحلة تاريخية
محددة . لذلك تصبح دراسة شكل ووظيفة الملكية في الاقتصاد
اللبناني الوسيط ، مفتاحا لدراسة جملة العلاقات الاجتماعية داخله .

١ - الملكية في النمط الاقتصادي اللبناني الوسيط

تقوم الوساطة ، كما راينا في القسم السابق ، على العمالة

الاقتصادية ، اي انها وساطة ترتبط بالراسمال في المركز ، وتلعب دور عميل اقتصادي مباشر له . وهذا ينعكس بدوره على مفهوم الدولة . فالدولة هي الاطار الحقوقي — السياسي لتنظيم عملية العمالة هذه ، واعطائها طابعا شرعيا حقيقيا .

من اجل الوصول الى كشف علاقات الملكية في النمط الاقتصادي اللبناني الوسيط سوف نقوم بمقارنتها بالملكية في نمط الانتاج الرأسمالي ، لنكتشف الفروق والعلاقات .

١ — الملكية في نمط الانتاج الرأسمالي

أ — تملك فعلي لوسائل الانتاج .

ب — كون العلاقة بين موضوع العمل واداة العمل هي الاساس في علاقة التملك ، يلعب الرأسمال دورا متحكما بالانتاج ، وليس فقط كإقتطاع لفائض القيمة .

ج — شكلا الملكية

١ — اقتصادية ، ملكية وسائل الانتاج ، او استهلاك وسائل الانتاج بشكل منتج .

٢ — سياسة حقوقية ، تعميم الملكية من ملكية طبقة لوسائل الانتاج الى ملكية الافراد للاشياء عامة . كما تعميم علاقة تبادل قوة العمل بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية الى عقد اجارة يقوم بين فرد وفرد . من هنا تصبح الاجارة مستقلة عن العمل المنتج لفضل القيمة اذ تشمل العمل غير المنتج (الخدمات) .

د — تقوم الدولة الرأسمالية بتوحيد الطبقة البورجوازية تجاه بقية

الطبقات المفتتة الى عملاء انتاج كأفراد احرار . وتقيم
ديمقراطية الطبقة الواحدة . اي « دولة شعبية لطبقة » .

٢ — الملكية في النمط الوسيط

أ — ليس هناك علاقات انتاج تقنية اقتصادية ، بمعنى عدم وجود
انتاج وتملك فائض قيمة داخلي ، بل تقاسم للريع مع المركز .

ب — ليست الملكية ملكية اقتصادية ، بمعنى ملكية وسائل الانتاج .
بل هي احتكار سياسي يشكل قاعدة تقاسم الريع مع المركز .

ج — لا وجود لتقسيم تقني . فهناك ضرب لقوى الانتاج ، اي لقاعدة
علاقات التملك الفعلية واستبدالها بعملاء احرار للتبادل ،
ملكيتهم الفردية هي ملكية حقوقية . اي هناك استبدال للانتاج
بالرواج .

د — يتوحد الافراد في غياب علاقات الانتاج (تقسيم العمل) على
اساس **علاقات القرابة** التي تضطلع بوظيفة علاقات التوزيع
كعلاقات سياسية بشكل مباشر .

هـ — تصبح الدولة نقطة توازن التجمعات القائمة على القرابة
(الطوائف) ويقوم هذا التوازن بالغلبة وليس بالهيمنة .

تشير هذه المقارنة ، الى عناصر النمط الوسيط بأسرها . فالملكية
السياسية — الحقوقية هي مجموعة علاقات داخلية وخارجية ، يقوم
عليها هذا النمط الذي يعطي شرعية لوجود الكيان .

قبل الدخول في تحليل هذه العناصر ، تستوقفنا ظاهرة انتقال
شكل الملكية في جبل لبنان . هذا الانتقال الذي افرز صراعات اجتماعية

متعددة الجوانب ، ودخول مباشر للدول الاستعمارية (فرنسا أساسا) في هذا الصراع . والذي على قاعدة اتجاهه التاريخي العام يقف النمط الوسيط .

ب - المرحلة الانتقالية في جبل لبنان

لن نقوم بدراسة تاريخية لاحدى اعقد مراحل تاريخ جبل لبنان ، بل سنقف فقط عند العناصر الاساسية التي تحدد مرحلة الانتقال لنكشف علاقاتها . فنحن في دراستنا ، لا نقوم بدراسة تحقيقية . نعود الى هذه المرحلة ، لكي نكشف عناصر الملكية كما حددناها في النقطة السابقة .

حين نتحدث عن انتقال ، فان هذا يعني انتقالا من شكل ملكية الى شكل آخر . فالملكية التي سادت الجبل في القرن الثامن عشر ، كانت الملكية العثمانية التي منها جرى الانتقال الى ملكية جديدة . فما هي عناصر هذه الملكية :

ملكية الدولة واشكالها الفعلية

تحدد الملكية العثمانية ، من خلال اولاية سحب ريع الاراضي الزراعية التي يقوم الفلاحون بزراعتها . فالملكية من حيث المبدأ هي ملكية الدولة ، اي ملكية السلطان التي يقطعها لولاته وللأمراء ولقادة الجيش ويستخرج الريع منها . لكن هذا التحديد هو تحديد عام ، لأن سحب الربوع يخضع لمراتبية هي التعبير عن التوازنات العامة في السلطنة في علاقاتها بتوازنات الجبل .

ان هذه المراتبية : السلطان ، الوالي ، الامير ، المقاطعي ... هي تعبيرات عن توازنات العصبية المتنازعة على سحب الربوع .

والملكية هي بهذا المعنى ، لحظة توازن هذه العصبية . لذلك في فترات صراعات العصبية ، اي انهيار توازنها ، يعاد توزيع الملكية ، على حجم التوازن الجديد الذي ينتج عن الصراع . هكذا تصبح المراتبية لحظة توازن للملكية الخراجية ، تقوم على الغلبة . اذ لا تستطيع العصبية تصفية بعضها ، بل تتحالف ضد بعضها من اجل اعادة تشكيل التوازن .

« لان الاجتماع والعصبية بمثابة المزاج للمتكون والمزاج في المتكون لا يصلح اذا تكافأت العناصر ، فلا بد من غلبة احدها والا لا يتم التكون . فهذا هو سر اشتراط الغلب في العصبية . ومن تعيين استمرار الرئاسة في النصاب المخصوص كما قررناه (٢) » .

تقوم هذه الملكية على العصبية ، اي على نظام القرابة ، بوصفه اعادة انتاج النسل واعادة انتاج لعلاقات الانتاج . لكن هذه العصبية هي مزاج ، اي تتكون من اكثر من عنصر واحد . اذا اخذنا نظام القرابة في الجبل قبل الانتقال ، اي في القرن الثامن عشر ، فاننا نلاحظ ثلاثة مستويات :

١ — العشيرة : القائمة على علاقات الحسب .

٢ — العائلة : القائمة على علاقات الزواج والحسب المزدوج (الاب ، والام) .

بين هذين المستويين ، كان المستوى الاول هو الغالب . فالعشيرة عبر تحالفاتها كانت تشكل قاعدة الملكية القائمة على المراتبية والتوازن .

٣ — الطائفة : هناك مستوى ثالث : الطائفة . الذي كان يضبط المستويين الاولين ضمن ايدولوجية الاقلية الدينية المعرّضة للاضطهاد ، وضمن وضع حدود لعلاقات الزواج . دون ان يستطيع الهيمنة على المستويين الاولين ، لان علاقات الانتاج كانت تحدد بمراتبية وتوازن يضبطان بالدولة بوصفها المالك الاسمي للارض ، وبالعشيرة بوصفها قاعدة المراتبية والتوازن التي يقوم عليها سحب الريع .

الانتقال : الطائفة شكل جديد

لقد كانت مؤشرات انهيار السلطنة العثمانية امام الهجمة الاستعمارية الغربية تتلخص في الجبل بعاملين رئيسيين :

١ — دخول الزراعة الأحادية (التوت — الحرير) المرتبطة مباشرة بالسوق الرأسمالية العالمية . وما يستتبع ذلك من ضرب اساس الملكية القديمة وربطها بالتجارة والكوميسيون .

٢ — توسع بيروت بوصفها مرفأ عملية التصدير والاستيراد .

استتبع هذا التطور بداية انهيار علاقات الملكية القديمة قانونيا — خط شريف كلخانة — وسياسيا بدخول عوامل مساعدة على رسلة الجبل (محمد علي ، ضرب الامير بشير للتوازن المقاطعي) . وبداية انهيار شكل المراتبية القديمة ، الذي تحل مكانه الوحدة الطائفية . فانت النعرة الدينية في لحظة انهيار الانتاج وبروز الشكل الجديد للملكية لتلعب دور قاعدة العلاقات الاجتماعية .

على اساس هذه الوجهة العامة ، نقرأ ثورة الفلاحين ١٨٥٨

بوصفها التعبير السياسي لمرحلة الانتقال . ونقرأ حرب ١٨٦٠ الأهلية الطائفية ، التي انتهت بتكريس نمط علاقات جديدة من جهة ، وبتكريس الطائفة المارونية كنصرة غالبية على الجبل بالتحالف مع الجيش الفرنسي الذي أتى غازيا .

هكذا تتوحد الطائفتان الرئيسيتان في الجبل : الموارنة على قاعدة الملكية الجديدة التي فتتت العشيرة لذلك كان التنظيم العسكري الماروني غير موحد . والدروز على قاعدة الملكية القديمة لرد التغييرات الرأسمالية القادمة الى الجبل . لذلك لم يوظف النصر العسكري الدرزي ، وتحولت الهزيمة المارونية الى انتصار فعلي كرس بالمتصرفية وبعد ذلك بدولة لبنان الكبير (٣) .

ان المستويات الثلاثة التي درسناها في القرن الثامن عشر ، تبقى في مرحلة الانتقال ، لكن مزاجها يصبح مختلفا . تصبح الطائفة هي التي تحكم هذه المستويات بوصفها قاعدة القرابة القائمة على التوزيع والتجارة . وتصبح العائلة قاعدة الطائفة بوصفها شكلا اجتماعيا يلائم الملكية الفردية الجديدة . اما العشيرة ، شكل التحالف العصبي القديم فتبدأ عملية انهيارها .

ان هذا الانقلاب ، في اولوية المستوى الذي يحكم المستويات الأخرى ، هو في الواقع التعبير العيني عن انتقال شكل الملكية في الجبل . فالملكية القائمة على الوساطة ، هي ملكية تستعير الشكل البورجوازي — ملكية فردية — من جهة . وهي ملكية حقوقية جرى تكريسها النهائي بانقياد زراعة التوت في الجبل في اوائل القرن من جهة ثانية . هكذا لا تضبط الملكية الحقوقية الا بالنصرة التي تحل محل العشيرة . لان العشيرة فقدت نقطة ارتكازها الانتاجية ، وبدأت

عملية انهيارها كشكل للعصبية .

تبدو هذه الترسيم التي نقترحها لعلاقات المستويات الثلاثة بحاجة الى محاكمة داخلية . اي الى قراءة علاقاتها وربطها بالدولة . بوصفها كانت المالك الاساسي للارض .

ا - ان علاقة العشيرة - العائلة هي علاقة تناقضية . فالعائلة بوصفها شكلا للعلاقات الاجتماعية تقوم على الحسب المزدوج . هي في تناقض داخل وحدة مع العشيرة . لذلك تقوم الصراعات داخل العصبيات ، وتتشكل التحالفات الجديدة .

ب - غير ان هذه الوحدة التناقضية ، تلعب دور علاقة انتاج . وهي حين تحكم بالعشيرة ، فان هذا يعود الى شكل الملكية المرتبطة بالغلبة وبالدولة .

ج - في مرحلة الاقترال ، اصبحت العشيرة شكلا غير ملائم لنمط جديد قاعدته التجارة والخدمات والملكية الفردية ، فبدأ انهيار العشيرة داخل وحدتها التناقضية مع العائلة .

د - هنا تبرز الطائفة . فالطائفة لا تحل فقط مكان العشيرة . انها تأتي في ظروف انهيار الدولة العثمانية وتفسخها وتجزئتها . انها عنصر الوحدة الجديدة الذي يلائم شكل الملكية الجديدة : الملكية القرية (العائلة) . يضمها في وحدة ويفتتها في آن . يوحدتها داخل التوزيع فالطائفة هي قاعدة التوزيع . ويفتتها الى وحدات صغيرة لا تألف الا داخل البنيان الطائفي .

الطائفة هي بهذا المعنى عنصر قرابة : الزواج الداخلي . وقاعدة توزيع في شرط التفسخ والتجزئة القادمين مع السيطرة الاستعمارية .

هكذا يأتي عامل الايديولوجيا الدينية ليشكل نغمة توحيد . اطارا
يجمع العملاء الاقتصاديين داخل علاقة قرابة بعيدة « مناصرة » تضبط
عملية توزيع الثروة .

٢ - التوزيع

في المجتمعات الرأسمالية ، يتحدد توزيع الدخل بتوزيع وسائل
الانتاج . فتوزيع وسائل الانتاج هو الذي يحدد الانشطارات الطبقية ،
اي القاعدة الاقتصادية التي يقوم عليها الصراع الطبقي .

اما في النمط اللبناني الوسيط ، فان توزيع الدخل يتبع قانونا
مختلفا . اذ انه يقوم على المستوى المفهومي كنتيجة لمفهوم الملكية
في هذا النمط . لن نستعيد الآن تحليل هذا المفهوم ، بل سنقوم
باستخلاص نتائجه على المستوى السياسي الحقوقي من جهة ، وعلى
مستوى الانشطارات الطبقية من جهة اخرى .

١ - الاحتكار

حين حددنا النمط الرأسمالي اللبناني بوصفه وسيطا ، اشرنا
الى دور الدولة بوصفها منظما لهذه الوساطة . غير ان هذا التحليل
الاولي يقوم على معادلة معقدة لها ثلاثة اطراف : الوساطة — السلطة
— المركز . فكيف تتحدد علاقات هذه الاطراف .

الوساطة والمركز . الوساطة هي ملكية حقوقية لامتيازات
شركات واحتكارات انتاج وخبرات لها تاريخها في التطور الاقتصادي في
لبنان . انها تقوم على شريحة بوجوازية تجارية ، استقطعت في فترة
خلطة الدولة العثمانية ، والهجمة الغربية الرأسمالية على

المستعمرات ، ان تشكل . فلقد تكونت كشريحة طبقية في العلاقة المباشرة مع المركز ، بوصفها وسيطا اقتصاديا وعميلا مباشرا للبضائع الأجنبية . لحظة التكون هذه ، لا تنفي وجود شرائح التجار في الساحل قبل الامتيازات وما استتبعها على المستوى الحقوقي - السياسي . لكن هذه الامتيازات شكلت قفزة نوعية في هذه الشرائح ، ومكنتها من جديد ، بوصفها شريحة طبقية تتعاطى الوساطة الاقتصادية مع المركز . هنا تبدأ بذور الاختلافات في المواقع بين البورجوازية المسيحية والبورجوازية السنية .

ان الشرعية الحقوقية الاساسية التي اخذتها هذه الشريحة الطبقية ، تأتي من المركز . اي من فرض قوانين الهيمنة بالعنف المباشر وغير المباشر . وعلى هذه القاعدة الاقتصادية تشكل الكيان .

الوساطة والسلطة : ان ما اطلقنا عليه تسمية الشرعية الحقوقية التي اخذتها الوساطة ، هو تسمية غير مباشرة للاحتكار . فالوساطة هي احتكار للعمالة الاقتصادية ، يجري ضبطه وتنظيمه على المستوى السياسي في جهاز السلطة ، حيث يعطى طابعه الحقوقي . فالكيان اللبناني هو الشكل الحقوقي الذي اخذه تنظيم الوساطة الاقتصادية داخل عملية التجزئة . هكذا تصبح السلطة تنظيما للاحتكار واحتكارا في الوقت نفسه .

فهي بوصفها تضبط عملية التملك الحقوقية ، تنظم الاحتكار وعملية توزيعه على العملاء الافراد من جهة ، وتصبح مكانا للتملك الحقوقي ومراكمة الثروة من جهة اخرى . انها الحلقة الوسيطة بين الوساطة بوصفها عملية اقتصادية تتبع قانون التراكم الاولي في المنظومة الرأسمالية العالمية ، والوساطة بوصفها جزءا من عملية

... من جهة أخرى .

ب - النوازن

عود هذا المحدد "قوى" لمختلف الأصناف العامة : "توسطه" .
السلطة . "المراد" . في العهد الثاني "توسطه" في تحديد مقبوض التوزيع
في هذا العهد . فالنوزيع لا يحدد بنوزيع وسائل الإنتاج . بل يحدد
بالاحتكار بوصفه موقعا في السلطة . "محور" بين السلطة السياسية
الاحتكار "والمحور" . فان التوزيع في ظل غياب الملكية الفعلية
لوسائل الإنتاج . يصبح أساسا ومباشرة موقعا في السلطة .

يستوعب هذا المحدد . "محدود" "توسطه" "والمحور" التي
لحم التوزيع - السلطة . "محور" "توسطه" "توسطه" "توسطه"
السلطة . "محدود" "توسطه" "توسطه" في العهد "توسطه" .
"محور" "توسطه" "توسطه" . "توسطه" "توسطه" "توسطه"
"توسطه" في العهد "توسطه" - ملكية الدولة "توسطه" بالطائفة :
علاقة قرابة "توسطه" علاقات التوزيع كعلاقات سياسية
مباشرة .

هكذا يحدد الموقع في السلطة . "بموقع" الطائفة في السلطة .
أي أن الطائفة بوصفها شكل التنظيم الاجتماعي للملكية الحقيقية
العربية . "توسطه" "توسطه" "توسطه" "توسطه" . أي على
"توسطه" . "توسطه" "توسطه" "توسطه" . فالانفاق الطائفي
الأول مساق ١٩٤٢ عقد في ظل الهيمنة الاستعمارية بين طائفتين
أساسيتين : الموالية والمسلمة . "توسطه" "توسطه" "توسطه"
"توسطه" "توسطه" "توسطه" (الذي قام بهذا التقسيم هو شرائح

نوزجواريه البحاربه التبرى فى الطائفين واصلاحهما المباشرة) .
غير ان هذا الاتفاق هو اتفاق توازن ، يحافظ على توازن فعلي بين
الطائفتين من ضمن العلية المارونيه .

ان توازن بالعليه المارونيه ، الذى صيغ عام ١٩٤٣ جاء نتيجة
عاملين :

— الموائع النعلنيه فى الملكيه الحقوقيه التي اعطيت زمن الانتداب ،
والتي كرست العمله الطويله لصعود البورجوازية التجاريه
المارونيه منذ اواسط القرن الماضى .

— التوضع العربى الذى كان مقسما الى اقطار وكيانات خاضعة لهيمنه
الاستعمار القديم — الانكليزي اساسا — بشكل مباشر او غير
مباشر .

ان توازن هذا توازن بالعليه تخضع لقانونين اساسيين
حكماتهما :

— مع الراسماليه وامداد مرحله الانتقال الى تدمير انماط
الاجلج ما قبل الراسماليه الى مناطق جديده فى دولة لبنان
التي كان هذا الموجد يوحد الطائعه ويضرب الشلل التدريجى
للملكيه القديمه .

— مع المبادئ الاساسيه لطريق الوسطاويه : المراضى الاممريه
والحيث العربى .

تجدد هذا القانون الى ما هو عليه اليوم ، على اسم التوازن
بالعليه .

ان المستوى السياسي . الذي يقوم باعادة انتاج النمط
الوسيط . يخدم للعلاقة الجدلية بين هذين القانونين . فوسم
الرأسمالية الوسيطة . بشكل قاعدة وحدة الطائفة وبروز طوائف
جديدة . والنوازن والصراع بين طرفي الوساطة يقوم بكبح امكانيات
بفرد احدى الطوائف بالسلطة بشكل مطلق .

ان استاف الوطني . هو تنظيم هذا النوازن بالعلية . فجميع
الصراعات الطائفية اعادت وبعد ترسب النوازن بالعلية دون ان
يصرح هيمنة احدى الطوائف . اي دون ان يصرح بفرد احدى الطوائف
سلطة السياسية ومحاولتها بفتيت الحركة السياسية للطوائف
الآخري .

ان البقاء ضمن توازن الغلبة ، هو الذي يعيد في التحليل الآخري
انتاج نظام الوساطة . لان الهيمنة تعني في ظروف الصراعات بين
الاقطار العربية والمراكز الامبريالية اخضاع دور الوساطة لآحد طرفي
المعادلة بشكل كامل ، وبالتالي تحطيمها .

هكذا بحمل الصراعات الطائفية المعنى السياسي ، بوصفها
انعكاسا للجزئة اساسا ، واعادة انتاج لآحدى مناطق حركتها .

٢ - الطائفة والشرائع الاجتماعية

استبحنا حتى الان . في سياق تحليلنا للنمط الوسيط . ان
الصراع الرئيسي داخل لبنان ، هو صراع بين الطوائف ، باعتبار
الطائفة علامة هراية يسطلع بعلاقته توزيع . فالوزم هو موضع في
السلطة وما رايها . لكنه في المقابل محكوم بعاملين : الموقع من
السلطة ، وبراكم راس المال التجاري . والعلامة من العاملين هي

علاقته بكاملية . فالواقع من السلطة يسمح بمراكمة العرود -
الرأسمال التجاري . كما ان العرود . الرأسمال التجاري يصبح
موقعا في السلطة . داخل هذه العلاقة الكاملية نشأ المراسم
الاجتماعية داخل الطائفة . وهي ما سنطلق عليه اسم الشرائع
الاجتماعية .

**الشريحة الاجتماعية ليست طبقة . فالتبقة تقوم على علاقات
الانتاج .** اما في واقع عدم وجود علاقات انتاج . فان شرط وجود
الطبقة كتشكل للصراع الاجتماعي ليس موفرا . فالمرابطة الاجتماعية .
التي تنشأ داخل توزيع الربوع في لبنان . هي انعكاس لوجود توزيع
عر ميسو للربوع على الافراد . وهذا بدوره هو نتيجة تراكم
الرأسمال التجاري بوصفه قائما ضمن قواعد الحق البورجوازي .
في نستطيع تحليل هذه المراسم الاجتماعية بشكل عام . سوف
ندرس اولا الاجور في النمط الوسيط .

نرى . ان اجور العمل غير المنتج في النمط الرأسمالي . هي
جزء يقطع من فائض القيمة في القطاعات المنتجة . ويخضع لمقاييس
الاجور في القطاعات المنتجة . اي ان الصراع الطبقي في القطاع
المنتج - الصناعة - هو الذي يضع مقاييس الاجور في المجمع
بشكل عام .

اما في النمط الرأسمالي الوسيط ، فان الاجور هي جزء يقطع
من الربح . وهي موضوع صراع بين الشرائع الاجتماعية المختلفة .
غير ان الصراع الذي يقوم به شرائع « البورجوازية الصغيرة »
العاملة في القطاعات غير المنتجة (الخدمات ، التجارة) وهي

المقطاعات الأساسية ، لا يشكل لحظة صراع على السلطة . في المقابل . فان الصراع الطبقي في درجاسه المخلقة بطرح مسألة السلطة . اي مساله هيمنه الطبقة البورجوازية على المجتمع . اما هنا ، فان الصراع على الاجور ليس لحظة في صراع طبقي على وسائل الانتاج او على السلطة . انه صراع على اقتسام الثروة . لذلك لا يستطيع اخراق آفاقه « الاقتصادية » وصولا الى المستوى السياسي . بل يقوم بدور منمايز داخل الوحدة الأساسية . الطائفة . التي ينعكس صراعها في المستوى السياسي . على مجمل الاجور ، زياده حصة الطائفة في الوظائف العامة . . . اي على نسب اقتسام الثروة بين الطوائف ، الذي ينعكس بدوره على المراتبية الاجتماعية داخل كل طائفة . يقود هذا التحليل مباشرة ، الى استحالة تكون حركة سياسية خاصة بالبورجوازية الصغيرة . اذ تنضبط الشرائح البورجوازية الصغيرة باطارات الصراع السياسي العامة : اي الطوائف .

ان النماذج التي وصلنا اليها . نغنى عدم قدرة التحليل على كشف الواقع . لان التحليل بقى حتى الآن في اطار التجزئة كواقع معطى . حاجبا اباهما بوصفها جزءا من العملية الاستعمارية . باعتبار الطائفة . اطارا سياسيا متماسكا . يقودنا الى دائرية النوازن بالقلبة التي لا مخرج منها . وهذا ما تبشر به بالضبط ايدولوجية الكيان .

لنحاول طرح المسألة بشكل آخر .

وحده الطائفة التي اشرنا اليها ليست وحدة مطلقة . فهي خضوع لميزات وصراعات اجتماعية « داخلية » . لكن هذه الصراعات تبقى هامشية امام الصراع الرئيسي على السلطة . لذلك

يوحد الطائفة المارونية . حول البورجوازية الكبرى . لنشكل وحدة
مماسكة ١٤ . لان هذه الوحدة هي شرط الغلبة المارونية من جهة ،
ولانها تقوم كذلك على رفض منطق النضال القومي باعتباره تهديدا
مباشرا لوجودها كطائفة غالبية وكطائفة . فشرط ولادة الطائفة ،
ارتبط بالتجزئة ، واعادة انتاج الكيان — التجزئة لا تتم الا بوجود
الطائفة الغالبة .

اما « الطائفة » السنية ، فان موضوعه وحدتها تبدو اكثر
معقدا . فاذا اخذنا المقياس « الاقتصادي » لشرط وحدة الطائفة ،
مانه مقياس منوفر بقدر توفره في الطائفة المارونية . لكنه هنا لا يوحد
الطائفة . بل تبقى مفتتة في زعامات صغيرة وكبيرة وتنظيمات
بورجوازية صغيرة متنوعة . وبذلك تتعدد ادوات صراعها السياسي
والسلح بشكل لا يمكن مقارنته مطلقا بالطائفة المارونية .

اذا حاولنا تفسير هذه الظاهرة ، بمقارنتها ببعض مناطق الجبل
المارونية . حيث لا تزال الزعامات العائلية تلعب دورا اساسيا ، فان
هذه المقارنة تسقط امام واقع كون المناطق الرئيسية لتواجد « السنة »
هي المدن اللبنانية الكبرى : بيروت ، طرابلس ، صيدا ، حيث استكملت
مرحلة الانتقال . اي ان هذه الظاهرة تختلف نوعيا عن الظاهرة
الهامشية المارونية (بعض مناطق الجبل حيث لم تستكمل مرحلة
الانتقال وبقيت العشيرة تلعب دورا سياسيا : الشمال الماروني
منها .

قد نقوم بمحاولة تقديم تفسير تاريخي : « فالطائفة » السنية
لم تكون كطائفة الا حديثا . اي بعد هزيمة السلطنة العثمانية بعد
الحرب العالمية . لذلك فالوعي السني « الطائفي » هو وعي قومي ،

بمعنى ارتباط مفهوم الأمة بنراث ايدولوجي اسلامي واضح .
ووجود الطائفة الحديث لا بد وان ينعكس على تركيبها الداخلي .
يساهم هذا التفسير التاريخي في تقديم اضاءة المسألة . لكنه لا يجيب
عليها .

يعود هذه الظاهره اذن الى سبب آخر : فالنفتت السياسي في
الشارع السني يجري لحمه في ظروف محددة . اي في ظرف تأزم
المصراع القومي مع الامبريالية . في هذه الحالة المحددة . يلعب العامل
القومي دوره في نفيت الطائفة السنية ولحمها : تفنيها : بمعنى طرح
مهام تتجاوز الشرائح البورجوازية الكبيرة السنية وعلاقتها بالتوزيع .
ولحمها : عبر اخضاع النضال القومي للاهداف المرحلية التي ترسمها
هذه الشرائح البورجوازية . في ظل مستوى صراعي على الساحة
القومية ، لا تستطيع فيه القيادة البورجوازية الوطنية لحركة التحرر
العربي ، والتي في السلطة تجاوزه حين تصطدم بجدار التجزئة ،
جدار قطع الجسور مع العدو الامبريالي . هكذا تعيد التجزئة
والنوازن بين الاقطار العربية والامبريالية ، انتاج قيادة الشريحة
البورجوازية الكبيرة للطائفة السنية .

ان هذه القيادة السياسية للطائفة . لا توحد الطائفة الا في
لحظ احلال النوازن بين الاقطار العربية والامبريالية . لكنها لا
تستطيع الاحتفاظ بقيادتها الا ضمن اعتبار شروط التجزئة كمعطى
لا يطرح على بساط البحث .

تاريخ الحركة ١٩٥٨ بالحركة التاريخية . نسخة هذا النسخ .
اختلال التوازن اللبناني ، كان نسخة مباشرة للمد القومي الذي
اطلقت الحركة الناصرية منسلاها ضد الاستعمار وبحرسها

لوجوده . لكن اخلال التوازن هذا ، ضبط في الصراع السياسي
المسلح على السلطة من قبل البورجوازية السنية الكبيرة . لأنه حين
استخدمت تحت حذر الصدام بالامبرياليين الاميركيين . بعد غزو
مصر الاميركيين للبنان . اضطرت القيادة الناصرية باعتبارها قيادة
بورجوازية وطنية في السلطة ان لا تحسم صراعها مع الولايات
المحدة . غمت اتفاقية ناصر . مورفي . شهاب . التي اقامت التوازن
مصرى الاميركى . والتوازن اللبناني — اللبناني من جديد . هكذا
استطاعت الطائفة السنية ان تعزز مواقعها في السلطة ، دون ان
يطرح المد القومى المسألة اللبنانية على بساط العملية الثورية بشكل
جذري .

الاناج والالاناج

يقوم تحليلنا للنمط الوسيط . على قاعدة اساسية . هي
استبدال الالاناج بالرواج . فدورة الراسمال الاجتماعى محكومة
بالراسمال التجارى ، بوصفها المهيمن على حركة الاقتصاد العامة .
غير ان هذا التحليل يبقى ناقصا ، اذا لم نر علاقة الراسمال التجارى
بالراسمال المنتج . فالاقتصاد الوسيط ليس فقط . وبالمطلق اقتصادا
ليس نسب . لكنه يخضع الانتاج للالاناج . اي يهمله الى اقصى
الدرجات . فالراسمال الاجتماعى الذى يبدو مفتتا في القطاعات
الاقتصادية الثلاثة . يجرى بوحيدة داخل الراسمال التجارى كملحق
في حركة هذا الراسمال العامة . ان الراسمال التجارى في النمط
الواسط . ليس وظيفة من وظائف الراسمال الاجتماعى ، بل شكله
السائد . هما الرواج ليس لحظة من دورة الالاناج . بل على العكس
من ذلك . فالاناج خاضع لحركة الراسمال التجارى ودوره الوسيط .

لنأخذ جدول مقارنة لطور القوى العاملة في لبنان بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٠ . ولنوزع العاملين بحسب القطاعات :

المعطيات	السنة		الفرق
	١٩٦٤	١٩٧٠	
عدد السكان الاجمالي	٢١٧٩٦٣٤	٢٤٠٠٠٠٠	+ ٢ / سنويا
نسبة عناصر القوى العاملة	٣٢٧٪	٢٧٪	- ٤١٪
عدد العاملين	٦٣٥٠٠٠	٥٢٨٠٠٠	
نسبة العاملين	٢٩١٪	٢٥٪	- ٤١٪
نسبة عاطلين عن العمل	٢٠٪	٨١٪	- ١١٩٪
توزيع العاملين حسب القطاعات			
الزراعة	٤٥٢٪	١٨٩٪	- ٢٦٤٪
الصناعة	٢٠١٪	٢٤٣٪	+ ٤٢٪
الخدمات	٣٤٦٪	٥٦٨٪	+ ٢٢٢٪

١ - نقيم هذا الجدول مقارنة بين المعطيات الاحصائية المقدرة لسنة ١٩٦٤ من قبل لوسيان بيروني في كتابه *Probleme de l'emploi au Liban* ومعطيات دراسته القوى العاملة في لبنان ١٩٧٠ (وزارة التصميم العام) . ان الفرق بين معدل زياده السكان الذي يعتمد بيروني ٢٤٪ والمعدل المحسوب في دراسة وزارة التصميم يؤدي الى تضخم الفرق بين سلسلتي ارقام الجدول السابق . اذ تضخم عدد السكان الاجمالي . الا ان هذا الخطا لا يغير باعقادنا الموجهة التطوره العامه التي للارام .

يخدم هذا الجدول كمؤشر لانهايار القطاعات المنتجة ، واتباعها

بالقطاع اللامنتج . واهميه هي في حونه يؤشر للعهد الشهابي الثاني
كسسمال فعلى لمرحلة الانتقال الثانية التي اتت بعد ١٩٥٨ ، والتي
مملت برسملة الريف على نطاق واسع . وتورم القطاع الثالث .
وبحواله الى القطاع المهيم بشكل مطلق .

ان حركة الراسمال التجاري تحكم وتهمش الراسمال المنتج .
اي يحيله الى مجرد تابع لحركتها . فتصبح الصناعة والزراعة لحظة
في حركة هذا الراسمال . ان الميل العام الذي نلحظه في الجدول
السابق هو ميل الى ضرب الانماح . وقذف المنتجين من العمل المنتج الى
العمل اللامنتج من الريف الى المدينة ومن المدينة الى الهجرة نحو
القطار العربي المنجبة للنفط .

ان المؤشر الاساسي على المسنوى النظري الذي نخلص اليه .
هو عدم وجود استقلالية لدورة رأس المال المنتج . وبالتالي . تبعيته
مطلقه للرأسمال التجاري . هذه التبعية التي سوف تنعكس على
الشرائح الاجتماعية بشكل مباشر .

عدا خان الريف يخضع للرسملة . ويخضع للزراعات التصديرية
التي بدورها لاوالية التصدير (التجارة) فان الصناعات الخفيفة
لا تساهل كصناعة بل كصناعات . وهذا يعني ان الراسمال المنتج
مرتبط بدور لبنان الوسيط : صناعة تحويلية خفيفة تجهز السلع
المستوردة من المركز لتعبد تصديرها الى المحيط العربي . اي ان
مركبة الصناعات المرتبطة بالاستيراد - التصدير ، لا تسمح بتبادل
بين الصناعات ، اي لا يوحد كصناعة مركبة . فالصناعات لا تتوحد
الا مضمه داخل حركة الراسمال التجاري . اي ان النمو الصناعي هو
نمو ظرفي خارجي الوجهة مرتبط بدورة الراسمال في المركز . فهو

هامشي نتيجة ركود نمو الصناعة التي لا تزال تراوح مع البناء في حدود ٢٢٪ من الدخل القومي منذ عام ١٩٦٥ . وهذا الرقم ٢٢ / هو رقم رمزي . لان نمو البناء يخفف من فعالينه من جهة . ولاننا لا نستطيع حسابه ضمن دورة صناعية خاصة به من جهة ثانية .
الصناعة هي مصدر هامشي للثروة ولا تقوم الا على هذا الاساس ،
منخفض اجور العاملين فيها . هو الذي يشكل ارضية نمو الصناعة الوسيطة : جلب الرساميل الاجنبية وتوظيف رساميل وطنية : اي نقل مراحل معينة من دورة الانتاج من المركز الى لبنان .

ان انخفاض الاجور في الصناعة الوسيطة بالنسبة للاجور في المركز وللاجور في القطاع الثالث . هو قاعدة نموها بوصفها شريك في التبادل اللامتكافئ ضمن دائرة الوساطة الاقتصادية . من هنا فهي لا تحكم بدورة الراسمال المنتج في المركز الا في التحليل الاخير ، بوصفها جزءا من تصدير السلع التي تجهز في لبنان .

هكذا . فنمو الصناعة في لبنان مرهون بهامشيتها . انها لا تستطيع ان تقيم دورتها المستقلة في شروط هيمنة الراسمال التجاري شرط تكونها كصناعات . فهي لا تنشأ الا كجزء من حركته ويصبح نموها بالنالي مشروطا بهامشيتها ، كما تشكل هذه الهامشية حدود نموها .

اذا اردنا ربط هذا التحليل لهامشية الصناعة بالحركة الاجتماعية العامة في لبنان . فاننا نتوقف عند نقطتين اساسيتين :

١ - ان حجم الصناعة في الثروة ، هو حجم هامشي . اي انها ملحق بحركة الراسمال التجاري . لا تستطيع الانفصال عنه لتشكل

دورها المسددة ، لأنها بذلك تضرب شرط وجودها .

٢ - يسبغ هذا موضوعه بدنى الاجور في القطاع الصناعي . هذا البدنى هو شرط دورها كصناعة وبسطة من جهة ، وهو نتيجة هامشيتها في التروء الوطنية من جهة اخرى . فالاجور المنخفضة التي يخضع حركتها للصراعات الطبقية ، تصبح جزءا من العامل المنوى الذي يشكل تكون الطبقة العاملة كطبقة سياسية على المستوى الوطنى . فالطبقة العاملة . تكون كطبقة سياسية حتى تكون احدى الطبقات الرئيسة التي يفسح التروء في منحصر . ويصبح بنضالاتها العموية راعدا اوليا لقدرتها على التوحد في المستوى السياسى كطبقة سياسية . بحمل بديل سمط الرأسمالى . اي ان تشكلها كطبقة سياسية مشروط بحجمها الاساسى في الانتاج .

اما حتى تكون الانتاج الصناعى هامشيا في حركة الرأسمال الصناعى . فان قدره بنضالات الطبقة العاملة على التوحد في المستوى السياسى يصبح شبه معدومة . لأنها لا تحمل بديل نظام الوساطة من دأحه . اى انها كطبقة ليست جزءا اساسيا من عملية تراكم التروء . وبالتالي فهي لا تحمل في داخلها قدره على النمو كطبقة سياسية . اى ان الطبقة العاملة لا تدخل في الصراع السياسى من اجل التروء المعطاة كطبقة بل كشريحة اجتماعية . فالبنضالات الحزبية الاقتصادية التي نخاض داخل المصنع ، لا تتوحد في حركة « الطبقة العاملة الصناعية » السياسى . بل تتوحد داخل التنظيم العام النقابى للشغل الذى يقوده بورجوازية الخدمات الصغيرة ، بوصفها السريحة الاكثر فاعلية في عملية تراكم التروء .

فليس عبثا ان يفاد الاتحاد العمالي العام من نقابة موظفي المصارف .
وليس عبثا انتقال الحركة النقابية من القيادة السياسية **لحزب**
الشعب الذي نشأ كوحيد لنضالات عمالية وحرفية في العشرينات .
لننقل الى قيادة البورجوازية الصغيرة في القطاع الثالث . فالـ**تفسير**
السياسي الذي يعطيه كولان (٥) لهذا التحول **ضرب الحزب**
الشبيوعي ، ليس سببا بل نتيجة لهذا التحول في بنية الاقتصاد نحو
اللانماج — الوساطة .

ان اخضاع النضالات الجزئية في المصانع لحركة النضال **المطلبي**
الذي تخوضه البورجوازية الصغيرة ، يعني عمليا دخول هذا النضال
في اطار الصراع الطائفي .

لقد راينا من تحليلنا للنضالات الاجتماعية للبورجوازية الصغيرة
من اجل تحسين شروط المعيشة (الاجور . الايجارات . . .) انها لا
تستطيع ان تشكل كنضالات مستقلة . بل تدخل فعليا ضمن دائرة
الصراع الطائفي بوصفه الصراع الاساسي على اقتسام الثروة
ونوزيعها . وحين توحد نضالات عمال المصانع في حركة البورجوازية
الصغيرة ، فانها لا توحد فعليا ، بل تفتح على الصراع الاساسي
الطائفي ، لتتشكل كجزء منه .

ينهي هذا التحليل وهمين ايدولوجيين شائعين :

١ — الوهم الاول : الطبقة — الطائفة

ان الحركة العمال في لبنان . شبيعة . والمناطق الشبيعة في
ضواحي بيروت وفي المناطق (الجنوب . البقاع) هي اكثر المناطق
فقرا وحرمانا في لبنان . والطائفة الشبيعة كطائفة هي اكثر الطوائف

استضعافا في المستوى السياسي . اذن نصبح الطائفة الشيعية
طائفة طبقه .
يتمثل هذا الطرح الابديولوجي او الية تكون الطائفة الشيعية .

فالمطبخه الشيعيه . لم نكن كطائفة الا حديثا . اي ضمن شروط توسع مرحلة الانتقال لشمل مناطق جديدة في لبنان . ادى هذا التوسع الى ضرب نمط الانتاج . عبر تفريغ الجنوب من سكانه بشكل مصاعدي ليشكلوا تدريجيا جزءا من قطاع الخدمات وليكونوا وقود الصناعات الخفيفة ، يد عاملة رخيصة . تفتت علاقاتها القديمة) .

فلقد ارتبطت بدايات تكون الشيعة كطائفة سياسية . ارتبطت برسمته الريف . وبحركة النزوح منه بشكل واسع . اي انها تعيد تطبيق القانون الاساسي الذي حكم الطوائف في لبنان في القرن الماضي . وقد ارتبطت برساميل تجارية شيعية (مهجرية في الاساس) سحبت لنفسها عن مكان فعلي في المستوى السياسي . اي ان يكون الشيعه كطائفة سياسية يقف على ارضية موضوعية . هي توسع الراسماليه الوسيطة . لكن هذا التكون ليس جوابا ميكانيكيا على هذه الظاهرة . انه نكون صراعي . اي ان وحدة الطائفة كعلاقة قرابة بسيطة بوصفها التوزيع تصطدم بالعشيرة بوصفها اطار نمط انتاج سياسي . يحطمها لتدرجها في وحدة الطائفة . وهذا يفسر الصراعات المتعاقبة الدالة بين زعامة الطائفة المتمثلة بالمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى والبرلمانات شبه الاقطاعية . كما تصطدم بالعشيرة في وظيفتها الجديدة كنظام للتوزيع في المدن وفي المناطق الريفية التي دخلها الراسمال الوسيط . هذا الصراع الذي يحسم فعليا بالممارسة اي

نمط رأسمالي . وبوحد الطائفة بالعائلة والعشيرة والاقطاع
تسبسي . باعتبارها ظاهرات مدرسية من نمط انتاج ما قبل
رأسمالي . وهي بالمالي ظاهرات ايدولوجية .

ب - سنقول من ان نمط الانتاج السائد في لبنان . هو نمط الانتاج
ترأسمالي . وبذلك يهمل الوساطة او يجعلها تابعة لدورة
انتاج رأسمالية .

ج - اذن . في ظل سيادة نمط الانتاج الرأسمالي . تصبح الترسبات
الايدولوجية عائقا لنمو الرأسمالية . وكابحا للصراع الطبقي .

يقف هذا التحليل على ارضية ايدولوجية تعتبر النمط السائد في
لبنان هو النمط الرأسمالي ولا تستطيع التمييز بين النمط الرأسمالي
والنمط الوسيط . فالنمط الوسيط السائد في لبنان . لا يخضع لدوره
ساح . بل يخضع لحركة الرأسمال التجاري . هنا يقع الخطأ
تسبسي في التحليل الذي يهمل دراسة الواقع العيني . وينصرف
الى استنتاجات جاهزة او شبه جاهزة عليه . فالفرق بين النمطين
ترأسمالي والوسيط فرق شاسع لا تغطيه النوايا « الحسنة » .

ند ماكنت الرأسمالية الوسيطة بضرب علاقات الانتاج القديمة
بحر مخاضها حركته الرأسمال التجاري . فاستبدل توزيع وسائل
الانتاج بتوزيع الرأبوع . على هذه القاعدة توحدت الطوائف . لبشك
لبنان . اني انها حركت من عمليه المجزئة . ان العلاقات الاجتماعية
تجدد الذي يقوم في النمط الوسيط ليست ترسبات ايدولوجية . انها

النشأل جديدة بطلع بوطائف جديدة . من هنا ضرب الإشكال
الاجتماعية القديمة وادخلها مقبلة في الشكل الاجتماعي الجديد . هنا
بسطت مقولة « الامتطاع السياسي اداة السيطرة النورجوازية »
بسموط الامتطاع نفسه عبر معتم الراسمالية الوسيطة . وما وهم
الامتطاع السياسي الا البعير الابدولوجي عن ازمة الانتقال المتفاوتة
في لبنان الداء . حيث تنجز الانتقال الى الراسمالية الوسيطة في فترات
متفاوتة .

نفوذ هذا الامراض الاساسي الى استحالة وجود صراع طبقي
مبلور في اطار الكيان الوسيط . فشرط بلور الطبقات كطبقات
سياسية . اى كطبقات تمارس النضال السياسي غير متوفر في اطار
الوساطة الاقتصادية المهيمنة . فالشرائح الاجتماعية التي تناضل من
اجل تحسين شروطها المعيشية لا تتوحد الا من خارجها اي في المستوى
السياسي ، حيث ينعكس الصراع السياسي عليها ليوحدها داخل
الطوائف . من هنا لا يستطيع الصراعات الطائفية ان تمس المستوى
السياسي بشكل جذري اذا لم يكن عبرا اوليا عن تغيرات وطنية
حدريه في المحيط العربي . تضع الهيمنة الامبريالية على بساط
الممارسة النضالية الفعلية . وينفى الوساطة . عبر نفوذ الكامل
لأنه الامبريالي .

ان افراض الطائفة ككايح للصراع الطبقي ، هو مفهوم
ابدولوجي يخفي ممارسة فعلية ، تقوم على اعتبار النجزة واقعا
مسلمها به بشكل نهائي او واقعا يجب ناجيل البحث به حتى
استكمال التحولات الاشتراكية في الاقطار والكيانات . هكذا تصبح

هذه الممارسة في التحليل الاخير خارج النضال الوجودي القومي وتنقاد بنويها الى الارتباط بالخارج .

يخفي هذا المفهوم ممارسة فعلية للصراع الطائفي تحت لفظية الصراع الطبقي . فيقوم فعليا بتفتيت الشارع الوطني ويساهم في توحيد الطائفة المارونية تحت القبضة الفاشية لحزب الكتائب . اي ان اخفاء الاطار الفعلي للصراع داخل الكيان يقود الى وهم امكانية المسير الى الثورة الاشتراكية اللبنانية . هذا الوهم الذي لا يستطيع القفز على الصراع الطائفي ، فيمارسه فعليا . دون ان يستطيع صياغة تكتيكات تناسب المرحلة .

ان هذا التحليل هو الوجه الآخر والمبسط للايديولوجيا اليمينية الفعلية — شيحا وحبشي . التي تقوم على ازالة الكيان التجارة ، لتصوغ دائرية التوازن الطائفي . اما هنا فينقلب هذا التحليل على راسه بلغة تحديثية ، ليقبل الكيان كإطار للصراع الاجتماعي وليحجب التناقض الرئيسي في المنطقة العربية ، التناقض بين حركة التحرر الوطني العربية والامبريالية الاميركية والكيان الصهيوني العدواني .

٤ — دائرية الصراع الطائفي

لقد حاولنا في سياق هذا التحليل دراسة النمط اللبناني باعتباره جزءا من تجزئة المنطقة العربية بالهيمنة الامبريالية . واكتشفنا موضوعا التوازن والسلطة .

غير ان قراءة سريعة ووحيدة الجانب ، لتحليل الصراع الطائفي ، تستطيع ان تجرده من اساسه بوصفه انعكاسا لسيطرة الرأسمالية الوسيطة ، في خضم محيط من الصراع — التوازن بين حركة التحرر

العربية والامبريالية .

لذلك تخرج هذه القراءة باستنتاج دائرية الصراع الطائفي على الطريقة الخلدونية . اي باستبدال العصبية بالطائفة . ان هذا الاستنتاج الدائري ، لا يجد اساسه الا في اعتبار التجزئة كمعطى وحجب التناقض الرئيسي بين الحركة الوطنية العربية والامبريالية . وحجب واقع الكيان باعتباره نقطة توازن هذا الصراع . لذلك فالصراع الطائفي ليس دائريا ، الا بمقدار عدم وجود القدرة على الحسم في الحركة الوطنية العربية . **هذه القدرة على الحسم لن تتشكل الا في لهب الصراع مع العدو الرئيسي الاسرائيلي الاميركي .**

ان انفجار الصراع الطائفي في لبنان عام ١٩٥٨ كان كما اسلفنا ، نتيجة حتمية لاختلال التوازن بين المحيط العربي بقيادة عبد الناصر والمركز الامبريالي . وعودة التوازن كانت نتيجة عدم قدرة القيادة البورجوازية العربية على الحسم . اما الآن ، فحين يتكرر الصراع الطائفي بصيغ جديدة واكثر عنفا ، فانه نتيجة لاختلال التوازن الذي عبرت عنه حرب ٦٧ العدوانية بالهجمة الامبريالية الشرسة على القيادة البورجوازية الوطنية لتدجينها . هكذا برزت المقاومة بأفق قطري يتلمس وجهته القومية بالممارسة ، لتشكل نقطة جذب فعلية الى التناقض الرئيسي بالممارسة اليومية المسلحة . وهي بهذا المعنى ، ادخلت الى لبنان اختلالا في توازنه السياسي . فالمقاومة ليست على المستوى البنيوي سلطة عربية يمكن اقامة توازن معها . بل هي قوة جماهيرية لا يمكن تدجينها الا بتصفيتها . من هنا دورها الثوري في المرحلة الراهنة . باعتبار استحالة اقامة توازن نهائي معها في الميزان الفعلي للصراع العربي - الاسرائيلي .

ان هذا يعني على المستوى اللبناني حقيقة أساسية : فالصراع الطائفي في لبنان هو انعكاس مباشر للصراع القومي في سبيل التحرر من القبضة الامبريالية . وهو بهذا المعنى ، وفي التحليل الاخير الشكل المؤقت للصراع الطبقي العربي في الساحة اللبنانية .

انه شكل صراع لان الصراعات تستعر الاشكال القديمة لتدمرها في الصراع نفسه . ففي ظل الكيان ، وفي اطار التوازن العربي - الامبريالي (هذا التوازن هو لحظة في الصراع وليس نهايته) تصبح الطوائف اطر الصراع الوطني العربي ، لانها الشكل اللبناني الذي تفرزه البنية .

وهو شكل مؤقت لانه يقوم على عدم قدرة الحركة الوطنية العربية على حسم تناقضها الرئيسي مع الامبريالية . لذلك فان اعادة انتاج الشكل الطائفي مرهونة باعادة انتاج الكيان - التجزئة . من هنا قدرة الصراع القومي على طرح المسألة اللبنانية على بساط البحث في شروط وصول التناقض الرئيسي الى نقطة الانفجار الموضوعية في الحرب الشعبية الوطنية . هنا تسقط مقولات اليمين اللبناني « الذكي » القائمة على تكثيف التوزيع واعادة بنائه بشكل متوازن . لان المسألة القومية تستطيع اعادة صياغة التحالفات الاجتماعية بشكل جديد ورمي الاقتصادية في مكانها الطبيعي بوصفها ايدولوجية كاذبة . ان الصراع الوطني داخل جبهة وطنية عربية متحدة تضم جميع الطبقات الوطنية بقيادة الطبقة العاملة العربية ، هو الاطار النضالي الذي سيوحد جميع الشرائح الاجتماعية الوطنية في لبنان ليستقط الصراع الطائفي ، بعد ان يستنفد دوره بوصفه شكلا مؤقتا للصراع الطبقي .

ان هذه العملية هي عملية طويلة ومعقدة ومليئة بالمنعطفات ،
لان كل التحولات الكبرى لا تتم بشكل ميكانيكي ، بل هي لحظة تلخص
الماضي والحاضر في لهب الصراع الذي يصنع المستقبل .

ان الصراع الطائفي اللبناني ، الذي يأخذ اليوم شكل قتال
اهلي ، سوف يسقط نهائيا داخل عملية انجاز الثورة العربية .

1 - Karl marx : Misère de la
philosophie . page 160 .

2 - ابن خلدون : المقدمة . دار احياء
التراث العربي - بيروت . الطبعة
الثالثة بدون تاريخ . ص ١٢١ -
١٢٢ .

3 - وضاح شرارة : في اصول لبنان
الطائفي . اليمن الجماهيري . دار
الطبعة ، بيروت .

4 - ان وحدة الطائفة المارونية ، هي

وحدة ضمن انتاجين تاريخيين :
انجاء متصلب ، وآخر متفتح .
ونقطة توازنهما هي نقطة توازن
الكيان نفسه . لذلك يعبران عن
وحدة فعلية ، اي عن توازن تقيمه
اقلية مهيمنة ولا يغلب احد
الانتاجين الا نتيجة توازنات
الوضع العربي .

5 - جاك كولان : الحركة العقلية في
لبنان . دار القلالي - بيروت .